مصدر مؤتمري:

رؤية «المشترك» لا تعني المؤتمر وعليه التوجه بها إلى الناخب لكسب ثقته

«المشترك» مصدر افتعال كل الأزمات والمشاكل ويسعى لمصالحه على حساب المصلحة العليا للوطن

■ أكد مصدر إعلامي في المؤتمر الشعبي العام أن من حق أي حزب سياسي أو تنظيم إعداد برنامج عمل أو التقدم بمشروع بما لا يتعارض مع المصلحة الوطنية العليا أو يمس بالثوابت الوطنية ومخاطبة الجماهير اليمنية به لأنها هي المعنية في المقام الأول بالقبول أو الرفض لذلك البرنامج أو المشروع وهي الحكم وصاحبة القول الفصل في أية برامج أو مشاريع تصدر عن الأحزاب والقوى السياسية في اليمن .

وقال المصدر إن الرؤية التي أعلنتها ما تسمى بتحضيرية الحوار لأحزاب اللقاء المشترك تحت ما يسمى بـ«رؤية الإنقاذ الوطني» لاتعني المؤتمر الشعبي العام في شيء وليس مخاطبا بها أصلا وأن من حق المشترك أو غيره من الأحزاب والتنظيمات السياسية التوجه بها إلى الناخب لكسب ثقته من خلال صناديق الاقتراع وليس عن طريق الالتفاف على الدستور والقانون واستباق الانتخابات النيابية القادمة أو محاولة استهداف الطرف الآخر وكيل الاتهامات له لتجميل صورته ظاهريا على حساب غيره من الأحزاب والقوى السياسية في الساحة.

ودعا المصدر تلك الأحزاب إلى الاستفادة والتعلم من التجارب الماضية وما أفرزته الانتخابات سواء الرئاسية أو النيابية أو المحلية من نتائج كان السبق فيها وتحقيق النتائج الكبيرة للحزب الذي قدم برنامجا واقعيا ارتضى به الناخب واقتنع به كونه راعى المصلحة الوطنية قبل أي شيء آخر وتبنى هموم وقضايا الوطن والمواطن دون تمييز حزبياً كان أو مستقلا , وهو المؤتمر الشعبي العام التنظيم الذي كسب ثقة اليمنيين من خلال برامج وطنية تحمل من خلالها المسئولية عن جدارة وأكدت صدق توجهه وتطابق أقوال قيادته الممثلة في فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر بأفعاله.

ولفت المصدرإلى عدم جواز إطلاق الصفة الشعبية على أي برنامج أو مشروع يطرح من قبل هذا الحزب أو ذاك التنظيم مادام ذلك البرنامج أو الرؤية لم يحظ بعد بالقبول من القاعدة الشعبية العريضة للحكم عليه , مؤكدا أن الجماهير اليمنية بطبيعتها قادرة على التمييز بين البرنامج الذي يراعي مصالح الشعب اليمني ويتبنى قضاياه وهمومه وبين ذلك الذي يحاول تصوير الأحزاب التي تقف وراءه كـ" منقذ " بينما هي في الحقيقة مصدر افتعال كل أزماته ومشاكله وما أكثر ما سعت لجعل مصالحها في مقدمة المصالح على حساب المصلحة العليا للوطن والشعب.

خطابات «المشترك» ذات طابع تشطيري ولعبة إعلامية مكشوفة

الشعب سيتصدى لمن يحلمون بالعودة بالوطن الى ما قبل الـ٢٢ من مايو ١٩٩٠م

واعتبر المصدر أن الخطابات التي تحاول تجزئة القضايا والمشاكل على محافظة بعينها أو منطقة من مناطق اليمن أو تختلق مشاكل وأزمات من نسج الخيال , دون أن تتمثل الوطن بكامله وتسعى لإيجاد حلول واقعية , إنما هي خطابات ذات طابع تشطيري بلغة إعلامية مكشوفة لاتخفى حتى على من لايفقه شيئا في السياسة لأنها لاتراعي مصالح الوطن وإنما تهدف لإثارة الفتنة والقلاقل وخلق مزيد من التوتر والفرقة بين أبناء الوطن الواحد.

المؤتمر يطالب باحترام اتفاق فبراير ويحذر من الالتفاف عليه

واستغرب المصدر ما أشارت إليه الرؤية حول ما وصفته بـ" حكم الفرد " , معتبرا ذلك نوعا من المزايدات التي اعتادت عليها الأحزاب التي تبنت هذه الرؤية , حيث إن الحكم في اليمن قائم على التعددية ودولة المؤسسات .. مؤكدا أن تحذيرات الرؤية مما أسمته بـ" انهيار " الدولة إنما هو تحذير لكل القوى السياسية في الوطن لكونها معنية بذلك وليس الحزب الحاكم فقط ..

واعتبر المصدر أن محاولة رؤية المشترك تضخيم ما اسمته بـ القضية الجنوبية " يأتي استمرارا لمواقف المشترك تجاه ما يحدث في بعض المناطق بالمحافظات الجنوبية والشرقية من تكريس لثقافة الكراهية والبغضاء بين أبناء الوطن الواحد وصب الزيت على النار لإشعال المزيد من الفتن ... ذلك أن ما يحدث في تلك المناطق لايعبر عن أبنائها ولايمكن وصم تلك المناطق بما يحدث فيها من قبل عدد قليل كل ما يقومون به من أعمال تخريبية تستهدف إقلاق الأمن تنفيذا لأجندة خارجية ولمشروع انفصالي سبق لليمنيين أن أفشلوه في ملحمة تاريخية يوم السابع من يوليو عام ١٩٩٤م ولايمكن نجاح تكرار تلك المحاولة بأي حال من الأحوال لأن الشعب اليمني سيتصدى لها ولمن يقفون وراءها ويحلمون بالعودة بالوطن إلى ما قبل الـ٢٢ من مايو ١٩٩٠م.

وقال المصدر : إننا في المؤتمر الشعبي العام نطالب الجميع باحترام اتفاق فبراير القاضي بتعديلات دستورية وأخرى تتعلق بالنظام الانتخابي ونرى الهروب من الاتفاق ومحاولة الالتفاف عليه هي سمة دأبت عليها بعض الأحزاب منذ سنوات مضت وبدلا من الوفاء بالوعود راحت تثير المشكلات وتدعم كل الأعمال الخارجة عن القانون في أكثر من مكان , ناسية بأن المواطن اليمني وبوعيه وتجربته السياسية وحرصه الشديد على وطنه وأمنه واستقراره يستطيع التمييز بين الغث والسمين من الأفكار والرؤى السياسية أيا كانت الكلمات المعسولة التي سطرت بها وأيا كان مصدرها.□

■ ليس جديداً على العطاس الذي هندس للانفصال في صيف ١٩٩٤م أن يعود اليوم محاولاً من جديد ممارسة نفس اللعبة القذرة الرامية إلى تفتيت الوحدة التي صنعها شعبنا بنضاله وتضحياته.

فهو كما يبدو لم يستفد من الدرس البليغ الذي لقنه شعبنا له ولرفاقه حينها بعدما اكتشف بأنهم خونه ومجرمون ومتآمرون على الوطن وثورته ووحدته، فرمى بهم إلى مزبلة التاريخ حيث المكان الذي يستحقونه.

أي وطن تتحدث عنه يا عطاس؟!

زين الشدادي

هذا هو العطاس عاد إلينا من جديد مدعياً انشغاله بهموم الوطن والشعب والتحذير مما أسماه (واقع مرير يواجه اليمن) مع أنه كان الأجدر به وبعد كل ما الحقه من أذى بالوطن أن يدفن رأسه في الرمال، ويطلب من الله سبحانه وتعالى أن يغفر له خطاياه وجرائمه التي ارتكبها بحق الوطن والشعب.

لكنه – للأسف الشديد – اختار الاستمرار في وحل العمالة والارتزاق اللذين تربى عليهما منذ وقت مبكر هو وزميله سيء الذكر الخائن علي سالم البيض اللذين استغلت المخابرات البريطانية ضعف انتمائهما لليمن.

ولعل ما يثير الاستغراب هو أن يتحدث العطاس اليوم بكل صفاقة ووقاحة عن الوطن الذي لفظه قبل أكثر من ١٥ عاماً لأنه لا يستحق العيش فيه والانتماء إليه بعدما مارس ضده من عقوق من خلال الإساءة إليه والتنكر له، بل وخيانته منذ وقت مبكر، عندما بدأ يعمل كمخبر في صباه واستمر في ممارسة مهامه الاستخبارية حتى وهو في أعلى المناصب الحكومية دون أي خجل أو وازع وطني أو ديني.

ومن أين له ذلك وقد اختار طريق الخيانة والعمالة.

وأي وطن هذا الذي يتحدث عنه العطاس ويبدي خوفه عليه؟!

أهو اليمن؟

لا نعتقد، فاليمن لا تهمه كثيراً وهو لا يعرف ما يدور فيها، ولأنه عديم الأصل حقاً، فقد استغل كرم الدول التي استضافته وراح ينفث سمومه من أراضيها ضد اليمن والنظام فيها مستهدفاً بذلك العلاقة التي تربط هذه الدول باليمن، وهو ما ينبغي ألاّ تسمح به هذه الدول.

أما إذا كانت هذه الأساليب القذرة التي يمارسها العطاس تروق لبعض أجهزة هذه الدول ولا تجد حرجاً في ذلك فإن السؤال الذي يفرض نفسه هنا:

ما الذي تنتظره هذه الأجهزة من هذا العجوز الذي عفى عليه الزمن؟!□

الانتخابات البرلمانية المبكرة هي الحل..!!

■ علّق الشيخ سلطان البركاني -الأمين العام المساعد- على توقيع اتفاق فبراير مع أحزاب المشترك بقوله: «لقد قبل المؤتمر بتأجيل الانتخابات النيابية، وهو يتجرع العلقم».

اليوم ها هو يُراد للشعب أن يتجرع السم الزعاف بعد إعلان أحزاب المشترك رفض الحوار مع المؤتمر لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في فبراير الماضي.. وهذا التطور يجعل اعضاء المؤتمر وأنصاره لا يخشون من مرارة العلقم الذي تجرعوه بالأمس أمام هذا الحنث العظيم.. بالتأكيد الفخ الذي نصبته أحزاب المشترك لضرب الديمقراطية جر التجربة كأسيرة داخل قفص تطوقها سهام وحراب الشموليين من كل مكان. وما كان هذا المشهد التراجيدي سيحدث لولا المواقف العفوية المفرطة للأصدقاء المهتمين بالشأن الديمقراطي في بلادنا.

كتب/ رئيس التحرير

المثاليون الديمقراطيون اغلقوا صناديق الاقتراع وفتحوا بؤراً للصراع

اليوم لا مكان لتوصيات الاتحاد الأوروبي ولا لملاحظات ونصائح المعهد الديمقراطي أو منظمة «إيفس» ولا غيرهم، والذين نعتقد أنهم أصيبوا بصدمة جعلتهم في حالة ذهول وغير قادرين على التعليق بعد أن تأكد لهم مصداقية المؤتمر وأن أحزاب المشترك فعلاً لا تريد اصلاح النظام الانتخابي ولا اعادة وضع سجل انتخابي جديد، ولا تقاسم لجنة الانتخابات ولا غير ذلك من المزاعم التي تم الترويج لها.. بل إن الأحزاب الشمولية تعمل بحماس وعبر شتى السبل بهدف شنق الديمقراطية كقضية مقدسة لها.

للأسف لقد قادنا المثاليون الديمقراطيون الى هكذا مأزق.. ودائماً اللعب مع الشموليين والمستبدين والتحاور المفرط مع أعداء الديمقراطية، يقود الى اغلاق صناديق الانتخابات ويهيئ بيئة للفتن والصراع الذي يفتح أبواب المقابر وصالات المآتم.. ومع ذلك نقول: إن الذين يعتقدون أنهم سيقرأون الفاتحة على روح الديمقراطية خلال عامي التمديد فهم واهمون جداً، لأن أهدافهم ستسقط تحت أقدام الشعب المدافع عن نهجه الديمقراطي والتعددية السياسية.

إذاً على المؤتمر الشعبي العام أن يطرح بدائله على الشعب في أقرب وقت والبدء بترجمتها على الواقع باعتباره الحزب الذي نال ثقة جماهير الشعب في الانتخابات الأخيرة الرئاسية والنيابية والمحلية.

أعتقد أن الدعوة لانتخابات نيابية مبكرة ستكون هي الحل لتجاوز الكثير من الأزمات والمشاكل التي تواجهها البلاد، حيث ستحقق هذه الانتخابات العديد من الأهداف والغايات والمكاسب الوطنية ومن أبرزها:

أن اجراء انتخابات نيابية مبكرة ستكون بمثابة ترجمة حقيقية لمبادرة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية -رئيس المؤتمر الشعبي العام التي دعا فيها الى التصالح والتسامح وإجراء حوار وطني شامل لتجاوز التحديات التي يواجهها الوطن.

الانتخابات المبكرة ستعطي فرصة للحراك والحوثي لخوض حوار ديمقراطي مع الشعب

● إن الانتخابات المبكرة ستتيح الفرصة لكل الأحزاب والتنظيمات السياسية والقوى الفاعلة في الساحة لنيل ثقة الشعب والدفاع عن قضايا المواطنين من داخل سلطة الشعب «البرلمان».. وسيصبح بإمكان قيادات ميليشيات ما يسمى بالحراك أو العصابات التابعة لـ«الحوثي» أن تخوض المعترك الانتخابي وتثبت أنها فعلاً ديمقراطية وتعمل بصدق على معالجة قضايا المواطنين تحت قبة البرلمان أو من خلال السلطة التنفيذية اذا فرضوا أنفسهم لتشكيل حكومة ائتلافية.

● إن إجراء الانتخابات النيابية المبكرة ستضع نهاية لأعمال التخريب وأساليب العنف المجرمة لأن نتائج الانتخابات ستقضي على كل المزاعم التي تروج لها العناصر المأزومة اليوم في بعض المناطق.

● ستجسد الانتخابات المبكرة معركة تغيير ديمقراطي حقيقية.. وكل القوى السياسية المؤمنة بالتغيير السلمي ستخوض هذه المعركة بشرف ومسئولية وطنية وستسخّر كل امكاناتها وقدراتها في صنع التغيير المنشود ووحدهم الادعياء سيظلون يغردون خارج السرب.

● ستكون الانتخابات المبكرة معركة ديمقراطية حاسمة وفاصلة لأبناء شعبنا الذين سيقفون صفاً واحداً لاسقاط المشاريع التآمرية للانفصاليين والإماميين والأجندة الخارجية التي تستهدف بلادنا من خلال المرتزقة والطابورالخامس.

قبول المؤتمر بأية مماطلة يخلق حالة إحباط لدى أعضائه وأنصاره

● إجراء الانتخابات المبكرة ستكون هي الخيار السليم والصحيح والأفضل لتنقية الاجواء السياسية للحوار السياسي حول الكثير من القضايا الوطنية الملحة.

● الانتخابات المبكرة ستعطي فرصة لدخول لاعبين سياسيين جدد الى البرلمان وبالتأكيد ستكون هناك خارطة سياسية جديدة للأحزاب داخل البرلمان.

سيتم وقف الخسائر المالية الباهظة التي تخسرها الدولة بسبب أزمات الحوار المفتعلة والتي لا نهاية لها..

وتوجيه تلك الأموال لخدمة التنمية ومعالجة قضايا الفقر والبطالة.

□ إن انتخاب الشعب لممثليه الى البرلمان سيسهم بشكل كبير في القضاء على كل التوترات المفتعلة اليوم، ويفرض الخيار الديمقراطي واقعاً ملزماً للجميع حيث ستكون الانتخابات استفتاء شعبياً لرفض اعمال العنف وأساليب القوة التي تحاول بعض القوى فرضها كثقافة في تحدٍ صارخ للدستور والقوانين.

هذه بعض المكاسب.. وهناك الكثير من الايجابيات الاخرى يمكن تحقيقها في حال اجراء انتخابات برلمانية مبكرة.

لكن هذا لا يعني أن طريق الديمقراطية مفروشة بالورود، بل إن الطريق شائكة ومحفوفة بالمخاطر والخسائر أيضاً.. وهنا لابد على المؤتمر الشعبي العام أن يتخذ قرارات جريئة وشجاعة لأن قبوله بأية مماطلة جديدة في تحاوره مع المشترك يعني خلق المزيد من حالة الاحباط بين اعضائه وانصاره، خصوصاً وأن الحوادث الأخيرة وخاصة أعمال الشغب والتخريب بدأت تفرز جماعةً صامتةً وانتهازيين ويخطبون بذلك ودّ الانفصاليين والإماميين.

كما أن عرقلة مشاريع التنمية في بعض المناطق وإثارة ثقافة الكراهية وتركيز الانفصاليين وفرق الموت التابعة للحوثي على قتل أفراد القوات المسلحة والأمن والمواطنين المساكين.. كلها اعمال مخططة تحاول خلق حالة من التذمر والاستياء من المؤتمر وحكومته.

والأمر نفسه بالنسبة للمستثمرين والمقاولين الذين يجدون أموالهم واستثماراتهم مهددة، وقد لا يراهنون على المؤتمر مستقبلاً اذا ظل الوضع هكذا.

إذاً لابد من اجراءات عاجلة يتخذها المؤتمر.. لتجاوز التحديات التي تواجهها البلاد.

أجزم أن أية خيارات ديمقراطية بديلة ستظل أفضل من عودة الحوار غير المجدي مع المشترك.

ولابد هنا من الاشارة الى أن السيناريو الأوروبي لمراقبة الانتخابات يجب أن يكتبوه من الآن على ضوء هذه التطورات التي صنعها المشترك.□